مفاضلة بين طريقة المستحقات الإختيارية وطريقة الإجراءات التحليلية لكشف ممارسات إدارة الأرباح في بيئة الأعمال الجزائرية

Trade-Off Between the Method of Discretionary Accruals and Method of Analysis Procedures to Detect Earnings Management Practices in the Algerian Business Environment

عبد الغني بن عمارة [1,*] ، خالد مقدم [2]

[1] مخبر الجامعة والتنمية المحلية المستدامة، كُلّية العُلوم الاقتصاديّة والعُلوم التّجاريّة وعُلوم التّسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة (الجزائر)
(benamara.abdelghani@univ-ouargla.dz)

[2] مخبر التطبيقات الكمية في العلوم الاقتصادية والمالية، كُلّية العُلوم الاقتصاديّة والعُلوم التّجاريّة وعُلوم التّسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة (الجزائر)
(mokadem.khaled@univ-ouargla.dz)

تاريخ الاستلام : 2019/12/31 ؛ **تاريخ المراجعة** : 2020/01/15؛ **تاريخ القبول** : 2020/10/05

ملخص: تهدف الدراسة إلى المفاضلة بين طريقتين لقياس ممارسات إدارة الأرباح وهما طريقة المستحقات الإختيارية وطريقة الإجراءات التحليلية من خلال إختبار وقياس ما مدى ممارسة إدارة الأرباح من طرف شركة إتصالات الجزائر وذلك بالاعتماد على قوائمها المالية، فمن خلال تنفيذ الخطوات التي جاءت بها طريقة المستحقات الإختيارية؛ وتحليل حركة دوران أرصدة التثبيتات وكذلك حركة دوران أرصدة الإهتلاكات المتراكمة بالنسبة لطريقة الإجراءات التحليلية والمقارنة بين نتائج الطريقتين .

تم التوصل إلى أن طريقة الإجراءات التحليلية أفضل من طريقة المستحقات الإختيارية نظرا لسهولتها ودقتها نوعا ما وإستخدامها لعدد كبير من المعلومات المحاسبية بهذا تزداد مصداقية نتائجها حيث إعتبرناها الطريقة الأكثر موائمة لبيئة الأعمال الجزائرية.

الكلمات المفتاح: إدارة أرباح؛ مستحقات إختيارية؛ إجراءات تحليلية؛ تلاعبات محاسبية؛ مراجعة تحليلية.

تصنيف JEL: M41.

Abstract: This study aimed, we will compare between two methods for measuring earnings management practices, the method of Discretionary Accruals and the Analytical Arocedures method, through testing and measuring the extent of the practice of earnings management by using the financial statements of Algeria Telecom company. We implement the stages for the first model. In the second we analyzed the movement the fixed Asset account as well as the movement of accumulated depreciation.

Where we concluded that the method of Analytical Procedures is better than the method of Discretionary Accruals due to its ease and somewhat accurate and its use of a large number of accounting information, thus increasing the reliability of its results, we considered it the most appropriate method for the Algerian business environment.

Keywords: Earnings Management ; Discretionary Accruals ; Analytical Procedures; Accounting Manipulations ; Analytical Audit.

Jel Classification Codes: M41.

* عبد الغني بن عمارة benamara.abdelghani@univ-ouargla.dz

I- تمهيد:

تعددت الأسباب و الهدف واحد هو إدارة الشركات لأرباحها فمنها من تديرها بتخفيضها ومنها من تديرها برفعها وبغض النظر عن الاسباب والأهداف تبقى ممارسات إدارة الارباح من الممارسات المشينة و المرفوضة في الفقه المحاسبي والمالي و التي أصبحت محل أنظار الجميع كل حسب موقعه الباحث في مقر أبحاثه و المدير في محل إدارته والملاك والمستثمرين كذلك إضافة إلى إدارة الضرائب بمختلف مستوياتها والمراجعين كذلك خاصة أنهم كانوا طرف في العديد من الفضائح العالمية جراء هذه الممارسات والتلاعبات والتغاضي عنها سواء بتواطئهم أوعن غير قصد ، لهذا تجد الجميع يبحث عن الطريقة الأنجع والأفضل والأدق للكشف عن ممارسات إدارة الأرباح فقد ظهرت العديد من الطرق والأساليب لقياس وكشف إدارة الأرباح منها القياسية ومنها التحليلية من بينها طريقة المستحقات الإختيارية و طريقة تحليل الإجراءات وهما الطريقتين أو الأسلوبين الأكثر إستخداما والذي نحن بصدد عمل مفاضلة بين هاتين الطريقتين ومحاولة تقييم كل طريقة من أجل معرفة أيهما أفضل وأسرع وأنجع وأسهل طريقة.

I – 1 إشكالية الدراسة : بناء على ما سبق، يمكن طرح وصياغة الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة على النحو التالي :

أي الطريقتين أفضل طريقة المستحقات الإختيارية أو طريقة الإجراءات التحليلية وأيهما توائم بيئة الأعمال الجزائرية؟

ومن خلال التساؤل الرئيسي السابق يمكن طرح الإشكاليات الفرعية للموضوع على النحو التالي:

- هل يمكن إعتبار طريقة الإجراءات التحليلية هي الطريقة المناسبة للكشف عن ممارسات إدارة الأرباح ببيئة الأعمال الجزائرية؟
- هل يمكن إعتبار طريقة المستحقات الإختيارية هي الطريقة المناسبة للكشف عن ممارسات إدارة الأرباح ببيئة الأعمال الجزائرية ؟

I – 2 فرضيات البحث: من خلال الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية وضعنا الفرضيات التالية التي نسعى لإختبارها من خلال هذه الدراسة :

- **الفرضية الأولى** : طريقة الإجراءات التحليلية هي المناسبة للكشف عن ممارسات إدارة الأرباح في بيئة الأعمال الجزائرية؟
- **الفرضية الثانية** : طريقة المستحقات الإختيارية غير مناسبة للكشف عن ممارسات إدارة الأرباح في بيئة الأعمال الجزائرية؟

I – 3 أهمية الدراسة: تكمن أهمية هذه الدراسة في العديد من الجوانب ،وهو كون ممارسات إدارة الأرباح مازالت تعتبر جديدة على بيئة الأعمال الجزائرية وإنحصار الإهتمام بها في الغالب بين الأكادميين فقط و عدم إكتراث المهنيين و ذووا المصلحة بهذا الموضوع نظرا لعدة إعتبارات وهو عدم وجود سوق نشطة تعطي ديناميكية للممارسات المحاسبية إضافة إلى كون جل الشركات الكبرى إن لم تكن مملوكة للدولة تكون شركة عائلية ، إضافة إلى ذلك حداثة تبني المعايير المحاسبية الدولية في شكل النظام المحاسبي المالي الذي تبين من خلاله أن العديد من الممارسين يجهلون ماهية إدارة الأرباح إضافة إلى إختلاف الأكادميين حول كيفية قياس وكشف إدارة الأرباح لدرجة التناقض التام في النتائج بين بعض الدراسات مما أدى بنا إلى محاولة الوقوف على كنه طرق القياس ومحاولة المقارنة والمفاضلة بين أشهر الطرق المستخدمة في قياس وكشف ممارسات إدارة الأرباح بالتالي تضييق الهوة بين وجهات النظر على الأقل بين الأكادميين حول هذا الموضوع.

I – 4 أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى محاولة رفع اللبس على طرق قياس وكشف ممارسات إدارة الأرباح والوصول إلى أفضل وأدق طريقة توائم بيئة الأعمال الجزائرية وهذا بالمفاضلة بين أفضل طريقتين تقريبا لحد الآن وتضييق الهوة بين المختلفين حول هذا الموضوع و توجيه الباحثين لإستعمال أفضل طريقة ممكنة للحصول على أفضل النتائج والذهاب لعدم الإستعمال العشوائي لطرق قياس وكشف ممارسات إدارة الأرباح نظرا للإختلاف الكبير بين بيئات الأعمال فضلا عن القطاعات و الشركات.

I – 5 الدراسات السابقة: سنعرض في هذا الجزء أبرز الدراسات السابقة التي تم القيام بها في بيئة الأعمال الجزائرية خاصة تلك التي قامت بتبيان المداخل والطرق المستخدمة لممارسات إدارة الأرباح.

- **دراسة (غزالي زينب. غزالي رحمة، 2019)**: الدراسة عبارة عن مقال علمي منشور في – مجلة العلوم الإدارية والمالية المجلد 03 – العدد رقم 01 – 2019 جامعة حمة لخضر الوادي[1].

والتي هدفت إلى التعرف على مصطلح ممارسات إدارة الأرباح، وذلك من خلال التطرق إلى أهم الدوافع التي تجعل المديرين يقومون بإدارة أرباح شركاتهم، إضافة إلى أهم الأساليب التي يستخدمونها في سبيل تحقيق ذلك؛ بعد ذلك قامتا الباحثتان بالكشف عن ممارسات إدارة الأرباح في مجموعة من شركات المساهمة الجزائرية من خلال استخدام "نموذج جونز المعدل". وكان من أبرز نتائجها أنه توجد بعض الشركات لم تقم

بإدارة أرباحها خلال سنوات معينة؛ بينما قامت شركات أخرى باستخدام المستحقات الاختيارية بشكل موجب أحيانا، وبشكل سالب أحيانا أخرى، وذلك بهدف تضخيم أو تخفيض الأرباح المعلن عنها؛ إلا أنه بعد اختبار معنوية قيام الشركات بإدارة الأرباح تبين أنه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين الشركات التي تقوم بادرة أرباحها والشركات التي لا تقوم بإدارة الأرباح.

- **دراسة (محمد زرقون وعبد النور شنين، 2017)**: الدراسة عبارة عن مقال علمي منشور في – مجلة الدراسات الإقتصادية العدد رقم 03 جامعة قاصدي مرباح ورقلة[2].

تهدف هذه الدراسة إلى إختبار تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي المستوحى من المعايير المحاسبية الدولية على ممارسات إدارة الأرباح، وذلك على عينة لبعض الشركات الإقتصادية الجزائرية خلال الفترة الممتدة بين (2006- 2014). حيث توصلت نتائج الدراسة أن تطبيق النظام المحاسبي المالي ساهم في تخفيض ممارسات إدارة الأرباح، كما أظهرت النتائج وجود تأثير ذو فروقات جوهرية للعوامل (التحفظ المحاسبي، مخاطر الإستغلال ومؤشر السيولة) في توجيه ممارسات إدارة الأرباح في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية، وإعتبرت كبديل للمقاييس المذكورة في البحوث الغربية التقليدية (ربحية الشركة، مديونية الشركة، حجم الشركة والتسعير في البورصة)، بإعتبار أن بيئة أعمال السياق الجزائري، تختلف إختلاف كبير من حيث التشريعات الحكومية، والتركيبة البشرية والثقافية للمجتمع.

- **دراسة (شاوشي كهينة 2016)**: الدراسة عبارة عن رسالة دكتوراه، غير منشورة، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر[3].

هدفت الدراسة إلى اختبار أثر تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الجزائرية، ولتحقيق ذلك واختبار فروض الدراسة، تم إجراء دراسة تطبيقية على عينة من شركات المساهمة في بورصة الجزائر خلال الفترة (2006-2013)، بالاعتماد على نموذج (Kothari et al.،2005) لقياس المستحقات الاختيارية كمقياس لإدارة الأرباح، حيث أشارت نتائج الاختبارات الإحصائية لفروض الدراسة أن اعتماد النظام المحاسبي المالي في الشركات الجزائرية محل الدراسة أدى إلى زيادة المستحقات الاختيارية في فترة ما بعد اعتمادها النظام المحاسبي المالي، وهوما يشير إلى زيادة ممارسات إدارة الأرباح من قبل هذه الشركات.

- **دراسة (عامر محمد سلمان، عماد محمد كندوري 2013)**: استخدام الإجراءات التحليلية في اكتشاف ممارسات إدارة الإرباح – دراسة تطبيقية. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارة المجلد 19 العدد 73 جامعة بغداد العراق[4].

تقول الدراسة أن الإجراءات التحليلية تعد من الأدوات التحليلية المهمة لكونها تعطي تأكيدات لمراقب الحسابات على خلو القوائم المالية للوحدات الاقتصادية محل التدقيق من حالات التلاعب والأخطاء والتحريفات، وبما يؤدي إلى زيادة فاعلية عملية التدقيق وتأكيد إمكانية الثقة والاعتماد على القوائم المالية التي يدققها مراقب الحسابات. وعلى الرغم من تحديد أدلة الإثبات اللازمة لتعزيز رأي مراقب الحسابات عن النتائج التي يتم التوصل إليها في عملية التدقيق إلا أنه في الغالب لا يتم إكتشاف الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية والتي تؤدي إلى إدارة الأرباح. وبهذا هدفت الدراسة إلى تعريف وتحديد الإجراءات التحليلية المناسبة التي يجب على مراقب الحسابات استخدامها للكشف عن تلك الأخطاء الجوهرية المحتملة في فقرات القوائم المالية للوحدات الاقتصادية محل التدقيق والتعرف على أهم العوامل المؤثرة في ذلك.

فقد توصلت الدراسة إلى أن إ ستخدام الإجراءات التحليلية يساعد في معرفة اتجاه نشاط الوحدة الاقتصادية المستقبلي، ومساعدة مراقب الحسابات في تخطيط وتنفيذ عملية التدقيق من خلال مقارنة المؤشرات والنسب المالية حول نشاطها مع المؤشرات والنسب للفترات السابقة والقطاعية. إضافية إلى أنها تساهم في زيادة كفاءة وفاعلية عملية التدقيق في الوقت والكلفة وذلك لأنها تساعد مراقب الحسابات في تحديد الأخطاء والتحريفات والبنود غير العادية المحتملة وتوفير أدلة عن اتجاهات النشاط للوحدة الاقتصادية محل التدقيق خصوصا فيما يتعلق بإدارة الأرباح. كذلك وجود زيادة كبيرة في نسب أرصدة الإ هتلاكات المتراكمة يعطي مؤشر لمراقب الحسابات عن وجود حالات من الأخطاء أوالتلاعب في هذه المبالغ.

I – 6 الإطار النظري للدراسة: ضمن هذا الإطار سنتطرق إلى المفاهيم النظرية لإدارة الأرباح ، على ضوء معايير المحاسبة الدولية والنظام المحاسبي المالي.

1. مفهوم إدارة الأرباح (Definition of Earnings Management)

صيغت العديد من المفاهيم والتعاريف لإدارة الأرباح من طرف العديد من المفكرين الاقتصاديين ومن ضمن هذه المفاهيم والتعاريف نذكر ما يلي :

- عرفها شيبر (Schipper،1989) بأنها " تدخل هادف أومتعمد في عملية إعداد التقارير المالية والإبلاغ عنها بغرض تحقيق بعض من المكاسب الخاصة "[5].

- كما ذكر هايلي ووالن (Healy & Wahlen،1999) أنها تعني " قيام المديرين بممارسة الأعمال التي من شأنها حجب القيمة الأساسية للمنشأة أوالتأثير على النتائج التعاقدية ، وهذا بإستعمالهم لأحكام شخصية في إعداد القوائم والتقارير المالية بغية تضليل أصحاب المصلحة[6].
- وقد أشار وليام بارفات (William Parfet 2000) إلى أن "إدارة الأرباح تتم بهدف التأثير على الأرقام المحاسبية من خلال إستغلال المرونة التي تسمح بها السياسات المحاسبية وممارسة التقديرات الشخصية والتمادي فيها إلى حد غير معقول"[7].
- يقول وولكر (Walker 2013) إن إدارة الأرباح هي "إستخدام السلطة التقديرية الإدارية الخيارات المحاسبية وخيارات الإبلاغ عن الأرباح والقرارات الإقتصادية الحقيقية للتأثير على كيفية إنعكاس الأحداث الإقتصادية الأساسية في واحد أو أكثر من أليات حساب الأرباح"[8].
- نذكر كذلك تعريف (عباس حميد وحكيم حمود 2015) حيث يقولان إنها " مجموعة من الأنشطة والوسائل والإجراءات المتخذة من إدارة الشركة، والتي تتم من خلال إستغلال المرونة في المعايير المحاسبية عن طريق التلاعب بالمستحقات أوالأنشطة الحقيقية للشركة، أوعن طريق الخروج عن المبادئ المحاسبية المتعارف عليها من خلال تطبيق ممارسات لا تمتثل لها، وذلك بهدف تعظيم فوائد الإدارة وتحقيق بعض المكاسب الخاصة لها بغض النظر عن مشروعيتها أوطبيعة أثرها على نشاط الشركة"[9].

من خلال كل التعاريف السابقة نستطيع القول أن إدارة الأرباح هي عبارة عن ممارسات محاسبية قانونية وغير قانونية تستغل فيها البيئة المحاسبية المرنة والخصبة إضافة إلى تمرس المحاسبين في التلاعب بالممارسات المحاسبية من اجل تحقيق اهداف معدة مسبقا، تؤدي إلى التحريف في التقارير المالية إما برفع أوخفض الأرباح من أجل تضليل مستخدميها.

2. طبيعة إدارة الأرباح (Nature of Earnings Management)

أصبحت العديد من الشركات تمارس إدارة الأرباح بكل أنواعها بالرغم من أنه هناك من يؤيد هذه الممارسات كونها لا تعد خرقا للقانون بحيث يذهبون إلى القول أنه لما لا نعظم أرباحنا عن طريق إستعمال الخيارات المحاسبية المتاحة التي تحقق لنا ذلك، بالمقابل هناك من يقول أن ممارسات الإدارة لإدارة أرباحها تعد من التصرفات الإنتهازية غيرالأخلاقية لتضليل مستخدمي التقارير المالية، إن هذه التصرفات تؤدي إلى إخفاء للحالة الحقيقية للشركة على المدى القصير والذي يؤدي إلى تأثير سلبي على المدى الطويل وظهور عديد المشاكل جراء تلك التصرفات نذكر من بينها :

- **إنتهاك السلوك الأخلاقي:** حيث نجد أن على الرغم من إستعمال الشركات الخيارات المحاسبية بصفة قانونية وتبعا للمعايير المحاسبية في إدارة أرباحها وللتحكم بمستويات الدخل، إلا أن هذه التصرفات تميل لإعتبارها لاأخلاقية نظرا لإنتهازيتها وعدم براءتها؛
- **إنتهاك المعايير المحاسبية:** إن إدارة الشركات بدلا من إستغلالها للمبادئ والمعايير المحاسبية لصالح الشركة، نجد أنها تستغل تلك المبادئ لتحقيق دوافعها الذاتية عن طريق تغيير الأداء الحقيقي للشركة[10]؛
- **إنخفاض قيمة الشركة:** يذهب الكثير من المسيرين إلى إدارة أرباح شركاتهم من أجل الرفع من قيمة الشركة هذا وإن حدث في المدى القصير فإنه لن يصمد طويلا لأنه مبني على تقارير وهمية غير صحيحة مما يساهم في إنهيار الشركة الكامل بعد ذلك؛
- **إخفاء مشكلات الإدارة التشغيلية:** وتكون بقيام المسؤولين على الإدارة التشغيلية بإخفاء المشاكل التشغيلية عن الإدارة المركزية نظرا للعديد من الدوافع كالترقيات وتجنب الإنتقادات على الأداء، مما يؤدي بالإدارة إلى عدم تصحيح الأخطاء والمشكلات وتفاقمها ليصعب حلها فيما بعد؛

مما سبق تتضح لنا طبيعة إدارة الأرباح والتي نرجح كونها تصرف غير أخلاقي نظرا لكون مساوءه ومشاكله أكثر من محاسنه وفوائده، التي تكون لحظية ذات مدى قصير لتظهر فيها العديد من المشاكل والتدهورات التي تؤدي في بعض الأحيان إلى الإنهيارات الكبيرة والأزمات العالمية، كما حدث في الفضائح المالية لسنة 2001 فضيحة شركة إنرون وشركة ووردكوم.

3. أساليب وطرق ممارسات إدارة الأرباح.

بإعتبار أن ممارسات إدارة الأرباح هي سلوكات غير أخلاقية فإن أساليبها وطرقها تتعدد حسب الغايات والأهداف المسطرة للوصول إليها، بالرغم من أن أغلبهم يستخدمون المرونة الكبيرة للمبادئ المحاسبية والتي تبعد عليهم الشكوك وبإعتمادها على مبادئ قانونية وشرعية إلا إن الإدارة تستغل هذه المبادئ لإدارة أرباحها، وبناءا على ذلك يتحدد الأسلوب المتبع في ذلك، ومن تلك الأساليب المتبعة في إدارة الأرباح نذكر التالي:

- **إدارة المستحقات (إستخدام أساس الإستحقاق)** : يقصد بإدارة المستحقات تغيير إحتمالات وتقديرات تحقق الإيرادات والمصاريف المستحقة، مثل تغيير العمر الإفتراضي للأصول أوإحتمال سداد المدينين بغرض التحكم في مقدار الإيرادات والمصاريف التي تظهر في فترة مالية معينة. بإعتبار أن المستحقات أساسها تقديرات وأحكام شخصية والتي من الصعب التدقيق فيها والتحقق منها حتى وقوعها الفعلي وتحققها النهائي، فإنها أصبحت من بين المداخل الأساسية وأكثر الاساليب المستخدمة في إدارة الأرباح، لتحقيق مستويات معينة من الربح أوالخسارة [11]؛
- **التلاعب بالسياسات المحاسبية** : السياسات المحاسبية هي مجموع الإجراءات والطرق التي تتبناها الإدارة من أجل إصدار معلومات مالية صحيحة وذات مصداقية وكذلك تعتبر المنظم الأساس لحركة المعلومات المحاسبية داخل الشركة، من بين مميزات السياسات المحاسبية أنها متعددة وتعددها جاء من أجل ملاءمة الجميع بحيث أن لك الإختيار في تبني السياسة التي تريدها لكن بشرط أن تتسم بالثبات، فلقد جاء في المعايير الدولية أنه لك الحرية في إختيار السياسة المحاسبية التي تريد لكن يجب أن تكون ثابتة التطبيق،لأن عدم الثبات على سياسة معينة والقفز من طريقة لأخرى له تأثير حالي وتراكمي على القوائم المالية بالتالي يؤثر على المركز المالي للشركة، لذلك تجد بعض المسيرين يتلاعبون بالسياسات المحاسبية بتغيير بعضها من أجل إدارة أرباحهم، كتغيير طرق المخزون أوطرق الإهتلاك كذلك التلاعب بتحديد القيمة العادلة للتثبيتات، والتلاعب كذلك بعمليات إعادة التقييم ؛
- **التلاعب في التقديرات المحاسبية** : بتطلب إعداد الكشوفات المالية إجراء عمليات تقدير عن الظروف أوالأحداث المستقبلية، وطالما أنه لا يمكن التأكد من هذه الظروف والأحداث المستقبلية وآثارها على الكشوفات المالية، فإن عملية تقديرها تتطلب ممارسة قدر من الحكم الشخصي، وعادة ما تتغير التقديرات المحاسبية مع وقوع أحداث جديدة أوإكتساب المزيد من الخبرة أوالحصول على معلومات إضافية، ومن الأمثلة على ذلك، الديون المعدومة، العمر الإنتاجي لإندثار الموجودات، ومخصص الديون المشكوك في تحصيلها والضمانات، وغيرها.

4. ممارسات إدارة الأرباح في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF)

لم يشر النظام المحاسبي المالي (SCF) لموضوع إدارة الأرباح لا من بعيد ولا من قريب ولكن اللافت للنظر أنه يتسم بمرونة كبيرة مقارنة مع ما كان عليه النظام القديم المخطط الوطني المحاسبي (PCN) هذا راجع لكونه مستمد من المعايير الدولية والتي جعلته يأتي بالعديد من التغييرات والممارسات المحاسبية الجديدة التي لم تكن من قبل ، حيث أصبحت تشكل محاسبة الإلتزام أوالتعاهد، أوما يسمى بالمحاسبة على أساس الإستحقاق أحد دعائم تطبيق النظام المحاسبي المالي، حسب ما أشارت إليه المادة (رقم 2) من المرسوم التنفيذي(8-156) بتاريخ 26 ماي 2008، المتضمن أحكام القانون (07 -11) وعلى عكس المخطط المحاسبي السابق، والذي إعتمد على ثبات الطرق المحاسبية، في حين أقر النظام المحاسبي المالي بإمكانية التغيير بين العديد من السياسات المحاسبية، والإعتماد على التقديرات المحاسبية والحكم الشخصي لمعالجة بعض عناصر التقارير المالية، مما يتيح المجال لإمكانية التأثير على الأرباح المعلنة، ومن بين هذه الحالات التي نختصرها في النقاط التالية[12]:

- **تقييم الأصول طويلة الأجل**: يتم الإعتماد في القياس وفق النظام المحاسبي المالي، بالإستناد إلى التكلفة التاريخية، القيمة العادلة، قيمة الإنجاز والقيمة النفعية ؛
- **طرق الإهتلاك**: يتم إحتساب أقساط الإهتلاك وفق إما الإهتلاك الخطي، على أساس وحدات الإنتاج، الإهتلاك المتناقص أوالإهتلاك المتزايد ؛
- **طرق تقييم المخزونات**: تقيم بأقل قيمة بين تكلفتها وقيمة إنجازها الصافية، أما عند خروجها من المخازن بإستخدام طريقة الداخل أولا الصادر (FIFO) أولا أوالتكلفة الوسطية المرجحة ؛
- **تكاليف الإقتراض**: تدرج تكاليف القروض في الحسابات كأعباء مالية مرتبطة بها، أوتدمج في تكلفة بناء أوإنتاج أصل يتطلب مدة طويلة (أكثر من سنة مالية)، طبقا للمعالجة المحاسبية البديلة المرخص بها ؛
- **التقديرات الشخصية**: نجد أن النظام المحاسبي المالي فتح المجال للعديد من التقديرات الشخصية للإدارة والتي تؤدي إلى التلاعب بالأرباح وتوجيهها بما يحقق مصالح الإدارة والتي نذكر منها: تقدير العمر الإفتراضي للتثبيتات، تقدير القيمة المتبقية، تقدير قيمة الأصل الثابت عند إعادة التقييم.

5. مداخل وطرق قياس ممارسات إدارة الأرباح:

يعتبر أساس إدارة الأرباح هو تلاعب الإدارة بالقياس والإفصاح المحاسبي مما يضرب مصداقية القوائم المالية وتضليل مستخدمي المعلومة المحاسبية مما قد يؤدي بهم إلى إتخاذ قرارات غير ملائمة بالتالي يؤثر ذلك على مسار الشركة لذا توجب على مستخدمي هذه القوائم التنبه إلى تلك التلاعبات خاصة تلك المبنية على مرونة إستخدام الطرق والسياسات المحاسبية والتي تجعلنا من الصعب كشف تلك التلاعبات ولأن الإدارة لا تبوح بمثل هذه التصرفات فإن الباحثين عن هذه الممارسات يلجؤون عموما إلى الأساليب الإحصائية و التحليلية لكشف تلك التلاعبات من

خلال القياس الكمي أو تحليل الإجراءات، وقد جاء الباحثون بالكثير من النماذج والمؤشرات و الطرق لقياس ممارسات إدارة ا لأرباح وبذلك يمكن تصنيف طرق قياس إدارة الأرباح إلى أربعة رئيسة و هي كالتالي:

- مدخل تصنيف بنود قائمة الدخل
- مدخل التباين
- مدخل التغيرات المحاسبية
- مدخل المستحقات

من خلال المداخل المذكورة أعلاه ظهرت العديد من طرق قياس وكشف ممارسات إدارة الأرباح نذكر من ذلك ما يلي:

5-1 طريقة المستحقات الإختيارية :

يعتمد الكثير من الباحثين في قياس ممارسات إدارة الأرباح على قياس المستحقات الاختيارية للشركة، وبما انه من الصعب التفرقة بين المستحقات الاختيارية وغير الاختيارية، فقد قدمت عبر فترات طويلة من الزمن عدة نماذج مالية لحساب المستحقات الغير الاختيارية من اجل تحديد وقياس المستحقات الاختيارية أي تقديرات الشركة، واختلفت هذه النماذج فكان ابسطها يقدر المستحقات الغير الاختيارية من خلال المستحقات الكلية، أما أعقدها فهوالذي يفصل بينهما، ويمكن استعراض ابرز هذه النماذج كما يلي:

أ – نموذج جونز (Jones 1991) : طرح هذا النموذج للتخفيف من حدة الفرضية التي جاءت بها النماذج السابقة والتي مفادها أن المستحقات غير الإختيارية تعتبر ثابتة، حيث جاء هذا النموذج بفرص متغيرين هما الأصول الصافية التي تمثل الملكية الكلية للشركة والمتغير الثاني هورقم الأعمال أوالإيرادات، حيث أن إدخال هذين المتغيرين يجعلنا نأخذ بعين الإعتبار التغيرات التي تحصل للمستحقات الكلية المرتبطة بالتطور الإقتصادي للشركة، وبالتالي فإن نموذج "Jonse 1991 " يكون كما يلي :

$$NDA_{i,t} / A_{i,t-1} = \beta1\ (1/ A_{i,t-1}) + \beta2\ (\Delta REV_{i,t} / A_{i,t-1}) + \beta3\ (PPE_{i,t} / A_{i,t-1}) + \varepsilon_{i,t}$$

بحيث:

$NDA_{i,t}$: المستحقات الغير اختيارية للشركة (i) في السنة (t) .

$A_{i,t-1}$: مجموع الأصول للشركة (i) في السنة (t-1) .

$\Delta REV_{i,t}$: التغير في رقم الأعمال للشركة (i) بين السنة (t) والسنة (t-1) .

$PPEi,t$ ، : القيمة الصافية للتجهيزات المادية (العقارات والممتلكات والآلات) للشركة (i) في السنة (t) .

β1 ، β2 ، β3 : معالم النموذج يتم حسابها باستخدام طريقة المربعات الصغرى انطلاقا من المعادلة التالية :

$$TAC_{i,t} / A_{i,t-1} = \beta1\ (1/ A_{i,t-1}) + \beta2\ (\Delta REVi,t / Ai,t-1) + \beta3\ (PPEi,t / Ai,t-1) + \varepsilon_{i,t}$$

بحيث:

$TAC_{i,t}$:، t المستحقات الكلية للشركة (i) في السنة (t) .

هذا النموذج لم يخلو بدوره من الانتقادات، فأهم انتقاد وجه إليه كان وقوفه عند فرضية أن رقم الأعمال غير اختياري، في حين انه بإمكان المسير تأخير استلام المشتريات في سنة الاختبار لتخفيض رقم الأعمال وتأجيل هذه المبيعات للسنة المقبلة، ففي حال تلاعب المسير برقم الأعمال فإن تقدير ممارسات إدارة الأرباح وفق هذا النموذج سينحرف، وهذا الانتقاد اكتشفه" Jones" نفسه.

ب – نموذج جونزالمعدل (Jones Modifed, 1995): لتفادي القصور الذي ظهر في النموذج السابق جونز (Jones 1991) قام (Dechow & al،1995) بتعديله مستخدمين في ذلك المستحقات الإختيارية لقياس إدارة الأرباح، مع الأخذ بعين الإعتبار التغير الحاصل في حساب الزبائن. لقد أعتبر هذا النموذج أحد من بين أقوى النماذج المستخدمة في قياس ممارسات إدارة الأرباح، حيث وجد الباحث (Subramamyam،1996) أن المستحقات الإختيارية تعتبر لدى المسعرين في الأسواق المالية أقل موثوقية من المستحقات غير الإختيارية بحيث أنها أكثر عرضة للتلاعبات من طرف المسيرين وبالتالي نستطيع القول أنها مقياس جيد لممارسات إدارة الأرباح وعليه فإن نموذج جونز المعدل يقدم كما يلي :

$$NDAi,t/ Ai,t-1 = \beta1\ (1/ Ai,t-1) + \beta2\ [(\Delta REVi,t - \Delta REC_{i,t})/ A_{i,t-1}] + \beta3\ (PPEit/ A_{i,t-1}) + e_{i,t}$$

بحيث :

t،NDAi : المستحقات غير الاختيارية للشركة (i) خلال الفترة (t).

t-1،Ai : إجمالي أصول الشركة (i) خلال الفترة (t- 1).

t،ΔREVi : التغير في رقم أعمال الشركة (i) بين الفترتين (t) و(t - 1).

t،ΔRECi : التغير في الحقوق على زبائن الشركة (i) بين الفترتين (t) و(t - 1).

t،PPEi : إجمالي العقارات والممتلكات والآلات للشركة (i) خلال الفترة (t).

ei,t : الخطأ العشوائي ويُعبِّر عن قيمة المستحقات الاختيارية.

β4، β3، β2،β1 : معاملات الانحدار.

وحسب النموذج فإنه علينا المرور على أربع مراحل للوصول لقياس المستحقات الإختيارية التي من خلالها نقرر ما مدى ممارسة الشركات محل الدراسة لإدارة الأرباح وهي كالتالي :

– **أولا** : قياس المستحقات الكلية والتي يمكن حسابها عن طريق العلاقة بينها وبين الدخل الصافي والتدفق النقدي التشغيلي ويسمى منهج التدفقات النقدية أوعن طريق حسابها بالإستعانة بقائمة الميزانية العامة ويسمى بمنهج الميزانية العامة؛

– **ثانيا** : تقديرمعالم النموذج إعتمادا على معادلة الإنحدار المتعدد الخاص به من أجل تقدير المستحقات غير الإختيارية من خلالها؛

– **ثالثا** : تحديد المستحقات غير الإختيارية لكل شركة من شركات العينة المدروسة وخلال كل سنة؛

– **رابعا** : إنطلاقا من كون مجموع المستحقات غير الإختيارية والمستحقات الإختيارية يساوي المستحقات الكلية ، نستطيع حساب المستحقات الإختيارية بالفرق بين المستحقات الكلية والمستحقات غير الإختيارية بالتالي نقرر ما مدى ممارسة شركات عينة الدراسة لإدارة الأرباح.

وأهم انتقاد وجهه لهذا النموذج هواعتباره أن كل تغير في رقم الأعمال على الحساب هونتيجة للتحريف وفي حال ظهور تحريفات على مستوى المبيعات المدفوعة نقدا، فإن نفس الإشكال المطروح في نموذج جونز (Jones 1991) سيطرح هنا أيضا، وذلك بسبب عدم الأخذ بعين الاعتبار الجزء الاختياري في نموذج تقدير المستحقات الغير الاختيارية، كما لاحظ العديد من الباحثين أن التعديل في هذا النموذج لا يوافق الواقع في القياس دائما، فهذا التعديل لا يتكيف إلا والفترات أين توجد فيها إدارة أرباح فعالة بشرط أن يكون التغير في حساب الزبائن في نفس السياق[13].

ج – نموذج كوثاري (**Leone & Wasley،Kothari ، 2005**): وسمي كذلك بنموذج المستحقات الإختيارية المعدلة بالأداء نظرا لكونه يربط المستحقات بأداء الشركة، أدخل عنصر جديد للمعادلة وهوالعائد على الأصول (Revenu On Actifs - ROA) بحيث يقولوا أصحاب النموذج أن العائد على الأصول له تأثير على قياس المستحقات، لذلك فقد أضافوا قيمة العائد على الأصول (ROA) إلى معادلة الإنحدار للنماذج السابقة فأصبحت كما يلي :

$$NDAi‹t/ Ai‹t-1 = \beta1 (1/ Ai‹t-1) + \beta2 [(\Delta REVi‹t - \Delta RECi‹t)/ Ai‹t-1] + \beta3 (PPEi‹t/ Ai‹t-1) + \beta4 ROAi‹t + \varepsilon i‹t$$

حيث :

NDAC i,t : المستحقات غير الاختيارية للشركة (i) خلال الفترة (t).

DAC i,t : المستحقات الاختيارية للشركة (i) خلال الفترة (t).

TAC i,t : المستحقات الكلية للشركة (i) خلال الفترة (t).

Ait-1 : إجمالي أصول الشركة (i) خلال الفترة (t -1).

Δ REV i,t : التغير في رقم أعمال الشركة (i) بين الفترتين (t) و(t - 1).

ΔREC i,t : التغير في الحقوق على زبائن الشركة (i) بين الفترتين (t) و(t - 1).

PPE i,t : إجمالي العقارات والممتلكات والآلات للشركة (i) خلال الفترة (t).

ROA i,t : معدل العائد على أصول الشركة (i) خلال الفترة(t).

ei,t : الخطأ العشوائي ويُعبِّر عن قيمة المستحقات الاختيارية.

β0 : المعامل الثابت لمعادلة الإنحدار و β1، β2، β3، β4 : معاملات الانحدار.

يعتبر هذا النموذج من بين أهم النماذج في قياس ممارسات إدارة الأرباح نظرا لكونه نسخة مطورة للنموذجين السابقين، بحيث أدخل عليها عنصر جديد وهوالعائد على الأصول والذي له إرتباط قوي جدا بينه وبين المستحقات لذلك يعتبر هذا النموذج من بين أنجع وأدق النماذج في قياس ممارسات إدارة الأرباح.

2-5 طريقة الإجراءات التحليلية:

تعرف الإجراءات التحليلية على أنها تقييم للمعلومات المالية يتم من خلال دراسة العلاقات الممكنة بين البيانات المالية مع بعضها البعض وبينها وبين البيانات غير المالية، ويتم من خلالها مقارنة القيم المسجلة بالدفاتر مع توقعات مراقب الحسابات .كما عرفها المعيار الدولي للتدقيق رقم (520) بأنها: تعني تحليل النسب والمؤشرات المهمة ومن ضمنها البحث عن التقلبات والعلاقات التي تكون متعارضة مع المعلومات الأخرى ذات العلاقة، أو تلك التي تنحرف عن المبالغ المتنبأ بها، بمعنى آخر إن الإجراءات التحليلية تتضمن عمل مقارنات للمعلومات المالية للوحدة[14]:

- المدد السابقة.
- النتائج المرتقبة للوحدة مثل الموازنات وتوقعات المدقق.
- المعلومات عن الصناعة المماثلة.

أ – **العوامل التي تحدد الإعتماد على الإجراءات التحليلية** : إن مدى الإعتماد على نتائج الإجراءات التحليلية تحدده العوامل الآتية[15]:

- الأهمية النسبية للمفردات محل التدقيق؛
- إجراءات التدقيق الأخرى الموجهة لأغراض التدقيق نفسها؛
- دقة التنبؤ بالنتائج المتوقعة من تطبيق الإجراءات التحليلية؛
- تقديرات المدقق للمخاطر الجوهرية ومخاطر الرقابة.

تزداد أهمية الإجراءات التحليلية في تحديد التقلبات غير العادية عن المعلومات الملائمة الأخرى التي تم الحصول عليها أو المبالغ المتنبأ بها وفي هذه الحالة فان المدقق سوف يفحص ويحصل على تفسيرات كافية للتأكد من هذه التقلبات.

ب – **أنواع الإجراءات التحليلية:** تتنوع الإجراءات التحليلية حسب أنواع البيانات التي يقوم المراجع بمقارنتها، وهنا يتمثل الجانب الأهم في استخدام الإجراءات التحليلية في اختيار النوع الأكثر ملائمة منها، حيث يوجد خمسة أنواع رئيسية من الإجراءات التحليلية[16]:

- مقارنة بيانات الشركة مع بيانات النشاط الذي تعمل فيه؛
- مقارنة بيانات الشركة مع ما يقابلها من بيانات في الفترة السابقة؛
- مقارنة بيانات الشركة مع توقعاتها؛
- مقارنة بيانات الشركة مع توقعات المراجع؛
- مقارنة بيانات الشركة مع النتائج باستخدام بيانات غير مالية.

II – الطريقة والأدوات :

يهدف هذا الجزء الى إبراز طريقة وخطوات عملية المفاضلة بين الطريقتين طريقة المستحقات الإختيارية وهذت بقياس ممارسات إدارة الأرباح كميا بتقدير المستحقات غير الإختيارية حسب النموذج المختار والمعتمد على المستحقات الإختيارية وهو" Kothari & al. ، 2005" وبالتالي حساب المستحقات الإختيارية والتي من خلالها يتم قياس ممارسات إدارة الأرباح هذا كله بالإعتماد على القوائم المالية لشركة إتصالات الجزائر لنذهب بعد ذلك لتطبيق الإجراءات التحليلية على الشركة العينة ومقارنة النتائج و الخروج بالطريقة الأفضل والأدق بينهما.

II – 1 عينة الدراسة: تتمثل عينة الدراسة القوائم المالية لشركة إتصالات الجزائر والتي تعتبر من أهم الشركات في قطاع الإتصالات وفي الإقتصاد الجزائري وهذا للفترة الممتدة بين 2009 و2016 وأخذناها كعينة نظرا لتوافر فيها كل الشروط المطلوبة وهي كالتالي:

- تنتمي إلى قطاع حيوي وهوقطاع الإتصالات والذي به منافسة لا بأس بها ؛
- تتوافر لها كل البيانات المتعلقة بفترة الدراسة خاصة فيما يتعلق بالنموذج المستعمل في الدراسة ؛
- تطبق النظام المحاسبي المالي الجزائري منذ بداية تطبيقه سنة 2010 ؛

II – 2 الطريقة والإجراءات المتبعة: سوف نتبع الإجراءات التالية في عملية المفاضلة بين الطريقتين طريقة المستحقات الإختيارية وهذا بقياس ممارسات إدارة الأرباح كميا بتقدير المستحقات غير الإختيارية حسب النموذج المختار والمعتمد على المستحقات الإختيارية وهو" Kothari & al.، 2005" وبالتالي حساب المستحقات الإختيارية والتي من خلالها يتم قياس ممارسات إدارة الأرباح هذا كله بالإعتماد

$$TAC_{it}/ A_{it-1} = \beta_0 + \beta_1 (1/ A_{it-1}) + \beta_2 [(\Delta REV_{it} - \Delta REC_{it})/ A_{it-1}] + \beta_3 (PPE_{it}/ A_{it-1}) + \beta_4 ROA_{it} + e_{it} \quad (01)$$

على القوائم المالية لشركة إتصالات الجزائر عينة الدراسة لنذهب بعد ذلك لتطبيق الإجراءات التحليلية على الشركة العينة ومقارنة النتائج والخروج بالطريقة الأفضل والأدق بينهما ,إذا سوف نبدأ بطريقة المستحقات الإختيارية وتطبيقها على الشركة حيث تعتبر المستحقات الإختيارية (Discretionary Accruals) من أنجع الطرق والمداخل التي اعتمدت عليها أغلب النماذج لقياس ممارسات إدارة الأرباح بحيث يعتبر نموذج (Kothari & al.،2005) نموذج (Jones،1995) المعدل مصحَّحًا بمعدل العائد على الأصول (ROA) ،هذا الأخير يعتبر من أحدث وأدق النماذج في تقدير المستحقات الإختيارية بالتالي قياس ممارسات إدارة الأرباح لذلك إخترنا الإعتماد في دراستنا على نموذج (Kothari & al.،2005) لقياس ممارسات إدارة الأرباح في قطاع الإتصالات بالجزائر، ويكون ذلك بحساب المستحقات الكلية وتقدير المستحقات غير إختيارية ثم حساب المستحقات الاختيارية وفق المعادلتين (1) و(2) :

$$DAC_{i,t} = TAC_{i,t} - NDAC_{i,t} \qquad (02)$$

حيـــث :

$NDAC_{i,t}$: المستحقات غير الاختيارية للشركة (i) خلال الفترة (t).

$DAC_{i,t}$: المستحقات الاختيارية للشركة (i) خلال الفترة (t).

$TAC_{i,t}$: المستحقات الكلية للشركة (i) خلال الفترة (t).

$Ait-1$: إجمالي أصول الشركة (i) خلال الفترة (t – 1).

$\Delta REV_{i,t}$: التغير في رقم أعمال الشركة (i) بين الفترتين (t) و(t – 1).

$\Delta REC_{i,t}$: التغير في الحقوق على زبائن الشركة (i) بين الفترتين (t) و(t – 1).

$PPE_{i,t}$: إجمالي العقارات والممتلكات والآلات للشركة (i) خلال الفترة (t).

$ROA_{i,t}$: معدل العائد على أصول الشركة (i) خلال الفترة(t).

ei,t : الخطأ العشوائي ويُعبِّر عن قيمة المستحقات الاختيارية.

$\beta 0$: المعامل الثابت لمعادلة الإنحدار و $\beta 1$، $\beta 2$، $\beta 3$، $\beta 4$: معاملات الانحدار.

وإنطلاقا من النموذج أعلاه فإن قياس ممارسات إدارة الأرباح يكون وفق الخطوات التالية :

– الخطوة الأولى: حساب المستحقات الكلية (Total Accruals) ؛

إن المستحقات الكلية تمثل ذلك الجزء غير النقدي الذي يدخل في تكوين الأرباح المحاسبية إضافة إلى أرباح على شكل تدفقات نقدية والتي تعتبر أكثر جودة من المستحقات التي تنشأ من التباين الحاصل بين الإعتراف بالحدث الإقتصادي والتدفق النقدي التابع له بحيث تعبر عن المصاريف التي لا زالت لم تدفع والإيرادات التي لم تحصل بعد نضف إلى ذلك النواتج والمصاريف غير النقدية ، مما سبق نستطيع القول أن المستحقات الكلية تنتج عن الفرق بين النتيجة الصافية والتدفقات النقدية التشغيلية أي أن :

المستحقات الكلية = النتيجة الصافية – التدفقات النقدية التشغيلية

كذلك:

المستحقات الكلية = المستحقات غير الإختيارية + المستحقات الإختيارية

– الخطوة الثانية: تقدير المستحقات غير الاختيارية (Non–Discretionary Accruals) ؛

تتكون المستحقات الكلية أوتنقسم إلى نوعين من المستحقات:

1 –**مستحقات غير إختيارية:** وهي مستحقات تنشأ خلال الدورة من التطبيق العادي والطبيعي للمبادئ المحاسبية الناتجة عن الأحداث الإعتيادية والمعاملات التي تقوم بها الشركة.

2 –**مستحقات إختيارية:** وهي مستحقات تتكون من عمليات الإنتقال بين البدائل المحاسبية التي يقوم بها المسيرون ، وكذا بعض التقديرات والأحكام التي يصدرونها نتيجة لمرونة بعض المبادئ المحاسبية ، وذلك من أجل التحكم في الأرباح .

– الخطوة الثالثة: حساب المستحقات الاختيارية (Discretionary Accruals) ؛

– الخطوة الرابعة: تقرير ما مدى ممارسة شركات العينة لإدارة الأرباح.

1. قياس وكشف ممارسات إدارة الأرباح حسب الطريقتين:

سنتطرق في هذا الجزء لقياس ممارسات إدارة الأرباح للشركة العينة بالطريقتين الأولى طريقة المستحقات الإختيارية والثانية طريقة الإجراءات التحليلية ، وهذا من أجل وضع مقارنة بين الطريقتين للوصول إلى مفاضلة بينهما والتوصل إلى أفضل وأدق طريقة والتي توائم بيئة الأعمال الجزائرية.

1-1 طريقة المستحقات الإختيارية : يتأتى بحساب قيم المستحقات الإختيارية من كل سنة لشركة إتصالات الجزائر بتطبيق الخطوات السابقة الذكر وبعد الوصول والحصول على النتائج نقوم بإختبارفرضيات الدراسة وتقرير ما مدى ممارسة شركة إتصالات الجزائر لإدارة الأرباح. إنطلاقا من مبدأ المستحقات الإختيارية (Discretionary Accruals) في قياس ممارسات إدارة الأرباح وإعتمادا على نموذج (Kothari & al.2005)، وهذا بتقدير المستحقات الإختيارية بالتالي قياس ممارسات إدارة الأرباح ، والذي يمر عبر الخطوات التالية :

– الخطوة الأولى : حساب المستحقات الكلية (Total Accruals)؛

انطلاقا من المعادلة رقم (07):

$$TACit = \Delta BFRexp + PRCit - DOTit \qquad (07)$$

حيث :

TAC i,t : المستحقات الكلية للشركة (i) خلال الفترة (t).

PRC i,t : النواتج غير النقدية للشركة (i) خلال الفترة (t).

DOT i,t : مخصصات الدورة للشركة (i) خلال الفترة (t).

Δ BFRexp : التغير في احتياج رأس المال العامل التشغيلي للشركة (i) بين الفترتين (t) و(t – 1).

والبيانات المستخرجة من القوائم المالية قمنا بحساب المستحقات الكلية لكل سنة بحيث قمنا بتحويل الميزانية المالية إلى ميزانية وظيفية لحساب الإحتياج في رأس المال العامل التشغيلي (BFRexp) ثم التغير في احتياجات رأس المال العامل التشغيلي للشركة العينة بين كل سنتين (t) و(t –1) من فترة الدراسة ثم إستخراج النواتج غير النقدية والمخصصات لكل سنة بالتالي نحصل على المعطيات المستخدمة في حساب المستحقات الكلية والتي جمعناها والنتيجة المحصل عليها.

– الخطوة الثانية : تقدير المستحقات غير الاختيارية (Non-Discretionary Accruals)؛

بعد أن قمنا بحساب المستحقات الكلية ومن أجل حساب المستحقات الإختيارية وكخطوة ثانية علينا تقدير المستحقات غير الاختيارية والذي يكون عن طريق تقدير معالم النموذج الموضح في المعادلة (01) وهي : β1،β2، β3، β4 ؛ بحيث نقوم بإستخدام طريقة المربعات الصغرى من خلال تصميم معادلة الانحدار المتعدد لمجموع سنوات فترة الدراسة (2009-2016) حيث تم إدخالها للبرنامج الإحصائي SPSS من أجل معالجتها والحصول على معالم النموذج المقدرة أنظر الجدول رقم 01 في الملاحق حيث وجدنا أن PPE REV-REC غير معنوي أكبر 5 %ولهذا فالمتغيرات لا تفسر الظاهرة وقد يكون النموذج كله غير مناسب و بما أنها دراسة مقارنة فإن على مستوى هذا النموذج يمكن التوقف في هذه المرحلة والحكم على النموذج بأنه لا يفسر أو لا يمكن إستعماله للحكم على إدارة الارباح ولكن سنستمر ونكمل الخطوات الباقية وهذا بتقدير المستحقات غير الاختيارية بتعويض المعاملات (أنظر الجدول رقم 02)في المعادلة رقم (8) لتصبح المعادلة على الشكل التالي:

$$NDACit/Ait-1 = (-15\,260\,000\,000{,}00)(1/Ait-1) + (0.042)[(\Delta REVit - \Delta RECit)/Ait-1] + (-0.022)(PPEit/Ait-1) + (-0.842)\,ROAit$$

من خلال المعطيات الموجودة وبتعويضها في المعادلة أعلاه نحصل بالتفصيل على تقدير للمستحقات غير الإختيارية (NDAC) لكل سنة على حدى.

– الخطوة الثالثة: حساب المستحقات الاختيارية (Discretionary Accruals)؛

بعد حساب المستحقات الكلية وتقدير المستحقات غير الإختيارية نستطيع الآن حساب المستحقات الإختيارية وذلك بتعويض القيم في المعادلة رقم (02) حسب كل سنة :

$$DACit = TACit - NDACit \qquad (02)$$

– الخطوة الرابعة: تقرير ما مدى ممارسة شركات العينة لإدارة الأرباح.

تعتبر المستحقات الاختيارية (Discretionary Accruals) كمؤشر لقياس ممارسة إدارة الأرباح ، بعد الحصول على قيم كل سنة ومن أجل تقرير ما مدى ممارسة شركة إتصالات الجزائر لإدارة الأرباح نقوم بحساب المتوسط الحسابي للقيمة المطلقة للمستحقات الإختيارية

ومقارنته بالقيمة المطلقة للمستحقات الإختيارية بكل سنة ، فإن كانت أكبر من المتوسط نقول أن الشركة قد مارست إدارة الأرباح في تلك السنة أما إن كانت أقل فإن الشركة لم تمارس إدارة الأرباح.

وقد أفرزت لنا النتائج على أنه هناك تباين كبير بين عدم ممارسة شركة إتصالات الجزائر لإدارة الأرباح وممارستها لها حيث وجدنا أغلب السنوات لم تمارس فيها إدارة الأرباح ، إلا في سنة واحدة وهي سنة 2009 كان الإستثناء حيث أظهرت النتائج أن الشركة قد مارست إدارة الأرباح وبصفة كبيرة مقارنة بالسنوات الأخرى لفترة الدراسة، إذا نستطيع القول أن طريقة المستحقات الإختيارية قد وصلت إلى أن شركة إتصالات الجزائر لا تمارس إدارة الأرباح عموما أنظر الشكل التالي:

2-1 طريقة الإجراءات التحليلية : وتكون بتحليل القوائم المالية للشركة عينة الدراسة بإستخدام المؤشرات المالية والإجراءات التحليلية لإكتشاف ممارسات إدارة الأرباح حيث سوف نتناول فيها مؤشرين فقط وهما مرتبطين ببعضهما إرتباطا وثيقا وهما تحليل مؤشر دورة حركة التثبيتات و مؤشر دورة حركة الإهتلاكات المتراكمة و التي جاءت كما يلي:

- **تحليل دورة حركة التثبيتات** : سنقوم بمقارنة أرصدة التثبيتات لشركة إتصالات الجزائر باستخدام الإجراءات التحليلية والمؤشرات المالية لاكتشاف ممارسات إدارة الأرباح في تلك االتثبيتات لرقوم بإجراء مقارنة للسنوات السابقة مع سنة الأساس ونتائج النسب المال ية في شركة إتصالات الجزائر في فترة الدراسة. إعتبرنا سنة 2009 سنة أساس لمعرفة التغيرات الحاصلة بين النسب المالية للفترة وسنة الأساس (أنظر الجدول رقم 03) الذي يمثل تفاصيل أرصدة التثبيتات ونسب الزيادة فيها للفترة 2009 – 2016.

نلاحظ من الجدول رقم 03 أنظر الملاحق:

حصول زيادة في قيمة التثبيتات خلال سنوات فترة الدراسة مقارنة بسنة الأساس 2009 حيث كانت نسب الزيادة متفاوتة ومتصاعدة بوتيرة متناسقة إلا سنة 2011 فكانت زيادة معتبرة حيث زادت بنسبة **34%** مقارنة بسنة الأساس **2009** خاصة أن سنة **2010** كانت الزيادة عادية بنسبة **3 %** و السنة التي بعدها سنة **2012** كانت الزيادة **13%** وهذا يؤدي بنا إلى الشك في هذه الأرصدة وعلى مدقق الحسابات أن يدقق في مثل هذه التقلبات ويمكن إكتشاف ممارسات لها علاقة بإدارة الأرباح أنظر التمثيل البياني أدناه لذا فإن عملية تحليل لهذا البند تعطينا صورة واضحة عن إمكانية وجود تلاعبات في هذه العمليات لذا علينا التدقيق و التركيز على السنة (وهي سنة 2011) التي وجد بها هذا الإختلال من أجل التثبت في عدم وجود أو وجود ممارسات إدارة الأرباح يعني يوجد إمكانية لوجود ممارسات إدارة الأرباح في سنة 2011.

- **تحليل دورة حركة الإهتلاكات المتراكمة:** مقارنة مبالغ وأرصدة الإهتلاكات المتراكمة لسنة الأساس مع ما يقابلها في السنوات السابقة وبالرجوع إلى القوائم المالية لشركة العينة موضوع الدراسة فقد تم إعداد الجدول التالي :

من الجدول رقم 04 (أنظر الملاحق) نلاحظ أن تحليل أرصدة الإهتلاكات المتراكمة لها زيادة تقريبا منتظمة وعادية جدا مما يطرح التساؤل حول نتائج تحليل أرصدة التثبيتات الذي أظهر وجود طفرة في سنة 2011 والتي تكشف لنا أنه هناك تلاعبات في أرصدة التثبيات لسنة 2011 لأن أرصدة التثبيات وأرصدة الإهتلاكات المتراكمة تأتي متجانسة في الزيادة أو النقصان لأنها الأولى تعتبر أساس حساب الثانية بمعنى آخر أن الإهتلاكات تحسب على أساس قيمة التثبيتات بالتالي تتبع بعضها في الأرصدة للتوضيح أكثر جمعنا نسب الزيادة في أرصدة الإهتلاكات المتراكمة في التمثيل بياني رقم 02 حيث نلاحظ الزيادة الروتينية و المعقولة.

نلاحظ من التمثيل البياني لنسب الزيادة في أرصدة الإهتلاكات المتراكمة مقارنة بسنة الأساس 2009 حيث جاءت نسب الزيادات منتظمة وعادية جدا مما يوحي بأن الإهتلاكات محسوبة بطريقة جيدة وعند مقارنتها بالتمثيل البياني لنسب الزيادة في أرصدة التثبيتات والتي تعتبر أساس حساب الإهتلاكات نجد أنه هناك خلل كبير بين المؤشرين ويعزز كون أرصدة التثبيتات لسنة 2011 لا بد من إعادة التعمق في تدقيقها ومحاولة معرفة ما الأسباب التي أدت إلى ذلك ومحاولة ربطها بإمكانية وجود ممارسات إدارة الأرباح من خلالها.

III– النتائج ومناقشتها :

في هذا الجزء سوف نقوم بالمقارنة بين الطريقتين وتحليل نتائجهما ومحاولة المفاضلة بينهما ومعرفة أي الطريقتين تعتبر أفضل ومن أي ناحية و ما هي الطريقة التي توائم بيئة الأعمال الجزائرية و لماذا.

III – 1 عرض النتائج وإختبار الفرضيات

من خلال المعطيات المقدمة من قبل شركة إتصالات الجزائر و الاختبارات التي قمنا بها وفق الطريقتين طريقة المستحقات الإختيارية والتي تعتمد كليا على القياس الكمي التقديري من أجل قياس ممارسات إدارة الأرباح وطريقة الإجراءات التحليلية التي تعتمد كليا على تحليل المعطيات والأرصدة و المؤشرات المالية من أجل الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح ومن أجل إختبار الفرضيات وضعنا مقارنة بينهما والتي لخصناها كالتالي :

أ – **من ناحية النتائج المحصل عليها:**

– أوضحت النتائج المستقاة من عملية قياس ما مدى ممارسة شركة إتصالات الجزائر لإدارة الأرباح بإستعمال طريقة المستحقات الإختيارية أن شركة إتصالات الجزائر عموما لم تمارس إدارة الأرباح بالرغم من وجود مؤشر إيجابي في سنة 2009 حسب النموذج المستعمل في قياس ذلك والذي جاء مرتفع جدا مما يؤدي بنا إلى عدم الإعتداد بها والجزم أن الشركة لا تمارس إدارة الأرباح.

– جاءت نتائج إستخدام طريقة الإجراءات التحليلية مخالفة نوعا ما بحيث قمنا بإستخدام الإجراءات التحليلية لمؤشرين فقط هما مؤشر دورة حركة أرصدة التثبيتات ومؤشر دورة حركة أرصدة الإهتلاكات المتراكمة والتي أدى بنا تحليل هذين المؤشرين إلى التوصل إلى خلل كبير في أرصدة التثبيتات لسنة 2011 و الذي أظهر زيادة كبيرة وغير طبيعية في رصيد التثبيتات في المؤشر الأول ليثبت ذلك تحليل المؤشر الثاني الذي أظهر حركة طبيعية لأرصدته مما يؤدي بنا إلى الذهاب إلى وجود تلاعبات بالأرصدة و ربما ممارسات لإدارة الأرباح.

ب – **من ناحية الدقة :**

– عموما العمليات الرياضية والقياس الكمي يتسم بالدقة ولكن مع ذلك تبقى هذه الطريقة طريقة المستحقات الإختيارية ليست بالدقيقة 100% لأنها أولا تستعمل التقديرات وكذلك لأنها تهمل بعض العناصر وتستخدم عناصر أخرى ك عدم الأخذ بعين الاعتبار الجزء الاختياري في نموذج تقدير المستحقات غير الإختيارية بالإضافة إلى أن هذه النماذج لا تستطيع تحديد موقع التحريف والتلاعب بدقة لأن نتائجها تأتي معممة بحيث تصل إلى أن تلك أو هذه السنة بها ممارسات لإدارة الأرباح وفقط فإنها لا تبرح كون المستحقات الإختيارية موجبة أوسالبة خاصة أنها تحصر ممارسات إدارة الأرباح في المستحقات الإختيارية وفقط.

– بالرغم من أن هذه الطريقة طريقة الإجراءات التحليلية تعتبر طريقة تحليلية وليست كمية قياسية إلا أنها تتسم ببعض الدقة نظرا لكونها تزاوج بين القياس الكمي و التحليل المنطقي المبني على مبادئ المحاسبة والذي يجعلها حسب الباحثيْن أفضل من طريقة المستحقات الإختيارية من ناحية الدقة لأنها تستطيع الوصول إلى العديد من الأرصدة والمؤشرات والقيام بتحليلها وذلك الذي يؤدي بنا إلى الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح ومعرفة موطن الخلل مباشرة دون عناء كبير و التأكد مباشرة عن وجود ممارسات لإدارة الأرباح أم لا من هذه الناحية ربما تعتبر هذه الطريقة موائمة أكثر لبيئة الأعمال الجزائرية مقارنة بطريقة المستحقات الإختيارية.

ج – **من ناحية سهولة الإستعمال :**

– طريقة المستحقات الإختيارية من ناحية سهولة الإستخدام لست بالأمر الهين خاصة بالنسبة لمحافظ الحسابات لان بها العديد من الخطوات والمعادلات الرياضية المعقدة إضافة إلى إستعمال البرامج الوسيطة كـــ SPSS و Evews اللذان يعتبران معقدان بعض الشيء ويستطيع إستعماله إلا الباحثين المتمرسين فقط لذا فإن هذه الطريقة تعتبر صعبة نوعا ما خاصة لمستعملي المعلومة المحاسبية والذين يحتاجون معرفة ما مدى ممارسة الشركات لإدارة الأرباح ومن ذلك نستطيع القول أن هذه الطريقة لا توائم بيئة الأعمال الجزائرية عموما بالرغم من إعتبارها الأكثر إستعمالا نظرا للطبيعة الخاصة لبيئة الأعمال الجزائرية.

– نستطيع إعتبار طريقة الإجراءات التحليلية أكثر سهولة مقارنة بطريقة المستحقات الإختيارية لأنها مفتوحة ومتعددة المعالم ونجدها الأقرب للممارسات والإجراءات المتبعة من طرف محافظ الحسابات والمراجعين عموما لأن طبيعة عملهم مبنية على الإجراءات التحليلية وتتبع المؤشرات والأرصدة المالية إضافة لكونها مرنة جدا في الإستعمال فإنك تستطيع إستخدام أي رصيد أو مؤشر مالي ترى أنه له علاقة بإكتشاف التلاعبات والتحريفات بالتالي كشف ممارسات إدارة الأرباح وهذا ما يجعلها حسب رأي الباحثيْن الطريقة الموائمة لبيئة الأعمال الجزائرية.

د – **من ناحية طبيعة المعطيات المستخدمة :**

– من ناحية طبيعة المعطيات المستخدمة نجد أن المعطيات المستخدمة في قياس ممارسات إدارة الأرباح بطريقة المستحقات الإختيارية محددة وإجمالية مع إستخدام عدد محدود من القوائم المالية والذي يؤدي بنا إلى الحصول على نتائج إجمالية والذي يؤدي بنا إلى عدم التوصل إلى موضع الخلل بدقة.

– بالنسبة لطبيعة المعطيات المستخدمة في الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح بطريقة الإجراءات التحليلية فإنها تستخدم الكثير من المعطيات ولأنها تستخدم القوائم المالية كلها إضافة إلى الملاحق وكذلك كل التقارير المتعلقة بالإفصاح والإفصاحات الأخرى وحتى الإجراءات المتبعة في تسيير الشركة ونظام الرقابة الداخلي مما يجعلها تعم على أكبر قدر ممكن من المعلومات المحاسبية وبالتالي تجعلها أكثر دقة وتوفيقا في الوصول إلى التلاعبات والتحريفات بالتالي الوصول إلى الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح.

من خلال المقارنة بين الطريقتين أعلاه نستطيع القول أن الفرضية الأولى قد تحققت بقول أن أفضل طريقة هي طريقة الإجراءات التحليلية وكذلك الطريقة الموائمة لبيئة الأعمال الجزائرية نظرا لسهولتها و قدرة فئات أكثر لإستخدامها خاصة محافظ الحسابات في الجزائر.

III – 2 تحليل النتائج ومناقشتها

من خلال المقارنة الموضحة في الجدول أعلاه والتي قسمناها إلى أربعة نواحي حيث أبرزنا المقارنة من ناحية نتائج إختبارات الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح ودقة القياس وسهولة الإستعمال وكذلك طبيعة المعطيات المستخدمة في القياس والتي أظهرت تباين كبير بين الطريقتين في القياس والكشف عن ممارسات إدارة الأرباح بحيث أن طريقة الإجراءات التحليلية بدت أكثر دقة وسهولة في الإستعمال إضافة إلى العدد الهائل من المعطيات والمعلومات المحاسبية المستعملة في هذه الطريقة بالرغم من أن النتائج المتحصل عليها في الطريقتين كانت متناقضة بحيث كل طريقة أظهرت نتيجة مخالفة للأخرى فالطريقة الأولى أظهرت أن إتصالات الجزائر قد مارست إدارة الأرباح في 2009 بالرغم من أن متغيرات النموذج غير معنوية بالمقابل أظهرت نتائج الطريقة الثانية بأن الشركة قد ظهر بها خلل في حركة دوران التثبيتات سنة 2011 ربما مارست الشركة إدارة الأرباح من خلاله لذا لم نستطيع تغليب طريقة عن الأخرى من خلال النتائج المحصل عليها ، أما طريقة المستحقات الإختيارية فقد جاءت غير دقيقة بما فيها الكفاية وليست سهلة الإستخدام بالمرة نظرا لتعقيدها وطول خطواتها وإستعمالها للتقديرات إضافة إلى إستخدامها المحدود للمعطيات والمعلومات المحاسبية والتي تحصر النتائج.

لذا فإننا نستنتج أن لكل طريقة خصوصيتها ورغم ذلك فإن طريقة الإجراءات التحليلية أظهرت فعالية أكثر نظرا لتعدد أوجهها وكثرة مداخلها المستعلة في التحليل وتتبع الإجراءات وتعدد المعلومات و المعطيات المحاسبية التي نستطيع تحليلها وتتبعها و التعمق فيها بالتحليل والمقارنة خاصة أن جل إجراءاتها من إجراءات المراجعة التحليلية والتي تعتبر من صلب عمل محافظ الحسابات مما يجعلها قريبة من بيئة الأعمال الجزائرية إضافة إلى عدم إنحصار إستعمالها بين الأكاديميين وقدرة مستخدمي المعلومة المحاسبية على إستخدام هذه الطريقة مقارنة بالطريقة الأولى التي بات إستعمالها محصور في الباحثين الأكاديميين لذا نستطيع إعتبار طريقة الإجراءات التحليلية أفضل من طريقة المستحقات الإختيارية وتعتبر موائمة أكثر لبيئة الأعمال الجزائرية .

IV- الخلاصة :

قمنا بدراسة مفاضلة بين طريقتين لقياس ممارسات إدارة الأرباح وهما طريقة المستحقات الإختيارية و طريقة الإجراءات التحليلية وذلك من خلال إختبار وقياس ما مدى ممارسة إدارة الأرباح من طرف الشركة العينة، و ذلك بالاعتماد على القوائم المالية لهذه الشركة والتي من خلالها قمنا بتنفيذ الخطوات التي جاء بها نموذج القياس الذي إعتمدناه وهي أربعة مراحل ، هذا بالنسبة لطريقة المستحقات الإختيارية أما بالنسبة لطريقة الإجراءات التحليلية فقد قمنا بتحليل حركة دورة أرصدة التثبيتات وكذلك حركة دورة أرصدة الإهتلاكات المتراكمة ليتم المقارنة بين الطريقتين من خلال النائج المحصلة و التوصل إلى وضع مفاضلة بينهما وأيهما يوائم بيئة الأعمال الجزائرية لنتوصل إلى نتيجة ذكرت في نتائج الدراسة.

- ملاحق:

الجدول رقم (01) : مخرجات برنامج SPSS لمعاملات النموذج .

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	،078	،085		،914	،369
	1/At،i	**-1،526E10**	6،007E9	-،459	-2،541	**،017**
	REV-REC	**،042**	،127	،057	،327	،746
	PPE	**-،022**	،072	-،056	-،308	،761
	ROA	**-،842**	،348	-،423	-2،421	**،022**

a. Dependent Variable: TACC

المصدر : مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

الجدول رقم (02) : معالم معادلة الإنحدار المقدرة للنموذج

المعاملات	القيمة المقدرة
β1	- 15 260 000 000،00
β2	0،042
β3	- 0،022
β4	- 0،842

المصدر : من إعداد الباحثين

الشكل رقم (01) : يمثل مقارنة المستحقات الإختيارية بوسطها الحسابي لشركة إتصالات الجزائر

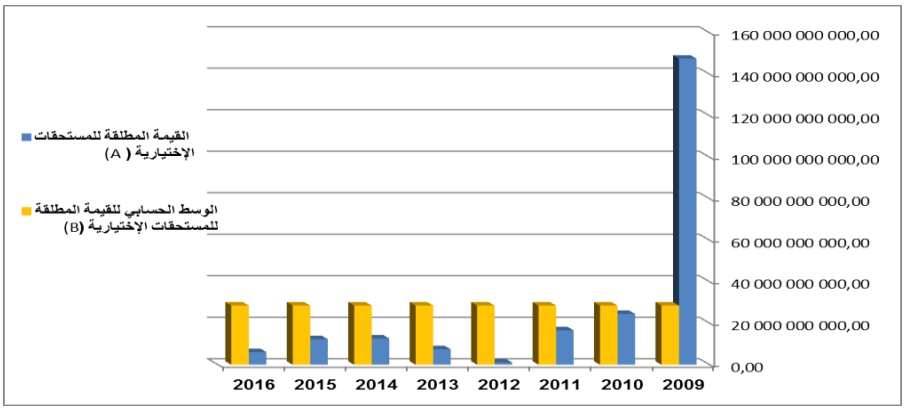

المصدر: من إعداد الباحثين

الجدول رقم (03) : تفاصيل أرصدة التثبيتات ونسب الزيادة فيها للفترة 2009 – 2016.

السنوات	قيمة التثبيتات في 31 / 12	المقتنيات خلال السنة	التنازل على التثبيتات	مبالغ الزيادة في قيمة التثبيتات مقارنة بسنة الأساس 2009	نسب الزيادة المئوية مقارنة بسنة الأساس 2009
2009	232,428,700,448.43				
2010	239,127,233,736.21	4,480,654,485.00	988,664,525.17	6,698,533,287.78	3%
2011	310,743,253,235.36	309,900,857,375.81	290,521,055,821.10	78,314,552,786.93	34%
2012	263,235,861,038.97	25,375,857,664.88	21,489,427,776.38	30,807,160,590.54	13%
2013	275,662,108,911.35	12,426,247,872.38	25,427,748,347.25	43,233,408,462.92	19%
2014	293,366,541,285.46	122,696,662,816.79	98,358,288,433.31	60,937,840,837.03	26%
2015	323,406,178,855.89	255,914,801,881.40	225,889,595,871.33	90,977,478,407.46	39%
2016	345,605,639,088.69	142,728,321,682.45	124,055,782,346.53	113,176,938,640.26	49%

المصدر: من إعداد الباحثين

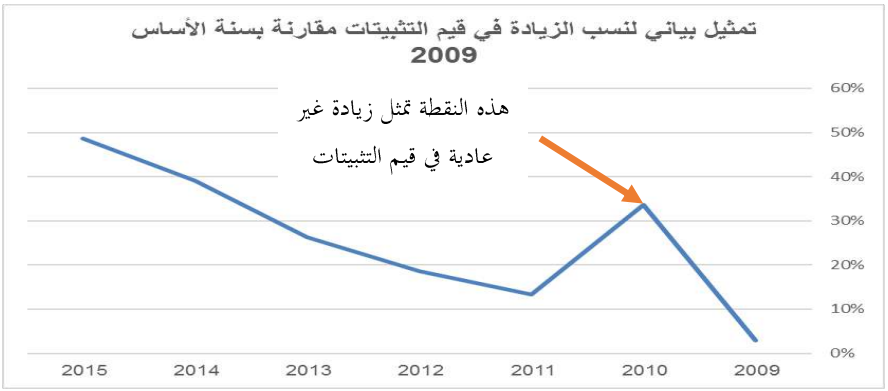

الشكل رقم 02

الجدول رقم (04) : تفاصيل أرصدة الإهتلاكات المتراكمة ونسب الزيادة فيها للفترة 2009 – 2016.

السنوات	أرصدة الاهتلاكات المتراكمة في 31 / 12 من كل سنة	مبالغ الزيادة في أرصدة الإهتلاكات المتراكمة مقارنة بسنة الأساس 2009	نسب الزيادة المئوية مقارنة بسنة الأساس 2009
2009	147,177,918,633.76		
2010	157,860,562,559.56	10,682,643,925.80	7%
2011	172,984,920,297.75	25,807,001,663.99	18%
2012	182,667,609,556.58	35,489,690,922.82	24%
2013	191,536,812,547.03	44,358,893,913.27	30%
2014	199,049,820,951.37	51,871,902,317.61	35%
2015	206,338,037,393.24	59,160,118,759.48	40%
2016	218,455,905,060.38	71,277,986,426.62	48%

المصدر: من إعداد الباحثين

الشكل رقم 03

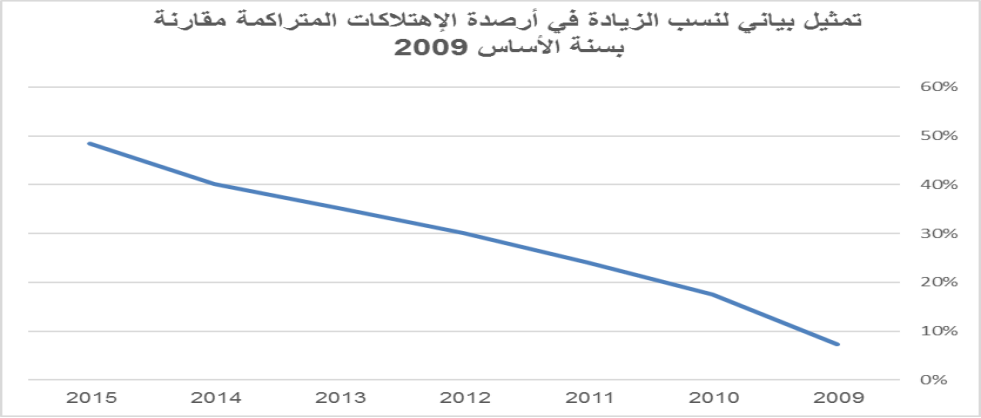

المصدر: من إعداد الباحثين

– الإحالات والمراجع:

[1]. غزالي زينب. غزالي رحمة(2019) , **ممارسات إدارة الأرباح ومدى إنتهاجها في شركات المساهمة – دراسة قياسية لمجموعة من الشركات الجزائرية** – مجلة العلوم الإدارية والمالية – المجلد رقم 03 العدد رقم 01 – جامعة الوادي – ص 187-200.

[2]. محمد زرقون وعبد النور شنين (2017), **دراسة أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على ممارسات إدارة الأرباح للمؤسسات الإقتصادية الجزائرية – دراسة تطبيقية لبعض المؤسسات الإقتصادية الجزائرية للفترة (2006 – 2014)** – مجلة الدراسات الإقتصادية العدد رقم 03– جامعة قاصدي مرباح ورقلة – ص 11-26.

[3]. كهينة شاوشي (2016) , "**إطار مقترح لأثر تطبيق المعايير المحاسبة الدولية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الجزائرية**"، رسالة دكتوراه، غير منشورة، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر .

[4]. عامر محمد سلمان, & عماد محمد كندوري. (2013). **استخدام الإجراءات التحليلية في اكتشاف ممارسات إدارة الإرباح – دراسة تطبيقية**. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارة المجلد 19 العدد 73 جامعة بغداد العراق ص 512 – 525 .

[5]. Joshua Ronen، Varda Yaari (2008) **, Earnings Managment، Emerging Insights in Theory، Practice، and Research**، Springer Edition، New York، USA، p. 25.

[6]. Healey، P.M.، and J.M. Wahlen (1999), **Commentary: A Review of the earnings management literature and its implications for standard setting'**. Accounting Horizon 13، 1999، pp.365-383

[7]. Parfet William (2000) ,**Accounting subjectivity and earnings management : A preparer perspective'**. Accounting Horizon 14 - 4، pp.481-488

[8]. Malek El Diri (2018) **,Introduction to Earnings management'**. Springer International Publishing، Cham Switzerland 2018، pp.7

[9]. عباس حميد يحي التميمي، حكيم حمود فليح الساعدي (2015) ، **إدارة الأرباح، عوامل نشوئها وأساليبها وسبل الحد منها** ، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن . ص22.

[10]. عباس حميد يحي التميمي، حكيم حمود فليح الساعدي (2015) ، **إدارة الأرباح، عوامل نشوئها وأساليبها وسبل الحد منها** ، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن . ص25و26.

[11]. معن نعمان الصرصور (**2014**) ، **إدارة الأرباح في شركات القطاع المالي**"، دار جليس الزمان، عمّان، الأردن . ص37.

[12]. أمينة فداوي (2014)"**دور حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية**" رسالة دكتوراه، غير منشورة، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، ص 117 (بتصرف).

[13]. فداوي أمينة (2013) ، **نحو مفاضلة إحصائية بين نماذج قياس ممارسات إدارة الأرباح** " مجلة الإستراتيجية والتنمية مجلد 3 العدد 5 جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم ص 115-138.

[14]. بشرى نجم عبد الله المشهداني – ليلى ناجي مجيد الفتلاوي (2012) ، **المداخل المعتمدة في قياس إدارة أرباح الشركات وأثر آليات الحوكمة في تخفيضها** ، مجلة الإدارة والإقتصاد – السنة الخامسة والثلاثون – عدد ثالثة وتسعون – جامعة بغداد – ص 26 –56.

[15]. بشرى نجم عبد الله المشهداني – ليلى ناجي مجيد الفتلاوي : (مرجع سابق)

[16]. مجدي محمد نصار – مريم أحمد بهرامي (2008) ، **أهمية استخدام الإجراءات التحليلية في مراحل التدقيق التي يباشرها مدقق الديوان ومدى الإعتماد عليها من واقع دليل التدقيق العام لديوان المحاسبة** ، مسابقة البحوث التاسعة على مستوى جميع قطاعات ديوان المحاسبة – الكويت (بتصرف).

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA:

عبد الغني بن عمارة، خالد مقدم (2020)، **مفاضلة بين طريقة المستحقات الإختيارية وطريقة الإجراءات التحليلية لكشف ممارسات إدارة الأرباح في بيئة الأعمال الجزائرية** ، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 7 (العدد 1)، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص. ص 87-104.

يتم الاحتفاظ بحقوق التأليف والنشر لجميع الأوراق المنشورة في هذه المجلة من قبل المؤلفين المعنيين وفقا لـــ **رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف – غير تجاري – منع الاشتقاق 4.0 دولي** (CC BY-NC 4.0).

المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية مرخصة بموجب **رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف – غير تجاري – منع الاشتقاق 4.0 دولي** (CC BY-NC 4.0).

The copyrights of all papers published in this journal are retained by the respective authors as per the **Creative Commons Attribution License**.
Algerian Review of Economic Development is licensed under a Creative Commons Attribution-Non Commercial license (CC BY-NC 4.0).